اجتهادات
القضاء .. والسياسة

يثير توسع دور القضاء فى حل الخلافات السياسية نقاشًا أكاديميًا وجدالاً عامًا بين اتجاهين. هناك من يرون أن هذا الدور مهمٌ لحماية الديمقراطية والحريات العامة حين يكون القضاء مستقلاً ويعجزُ السياسيون عن حل خلافاتٍ قد تتحولُ إلى أزمات. وثمة من يعتقدون أنه ينطوى على خطر تسييس القضاء، وقد يؤدى إلى تكريس فشل الأطراف السياسية فى أداء بعض مهماتها اعتمادًا على وجود من

▪ يمكنُ أن ينهض بها

ونجدُ لدى كلٍ من الاتجاهين جزءًا من الحقيقة. فقد يكونُ لتوسع دور القضاء أثر إيجابى فى حالة وسلبى فى ثانية. والمعنى، هنا، أبعدُ من أن يكون لحُكم محكمةٍ أعلى أثرُ إيجابى يُصحِّحُ حكم محكمة أخرى، كما حدث فى البرازيل عندما ألغت المحكمةُ العليا فى نوفمبر 2019 حكمًا أصدرته محكمة مدينة كورتيميا فى يوليو 2017 بإدانة الرئيس الأسبق لولا دا سيلفا الذى انتُخب مُجدَّدًا فى أكتوبر

▪ الماضى. فالإدانةُ والتبرئة، هنا، تتعلقان بقضيةٍ واحدة. وهذا أمرُ مألوفُ فى ظل تعدد درجات التقاضى

وهو يختلفُ عن أن يكون لدور القضاء السياسى أثرُ إيجابى، وثان سلبى، فى حالتين مختلفتين. وقد حدث ما يدلُ على هذا المعنى فى البرازيل أيضًا عندما رفضت المحكمةُ العليا فى 26 أكتوبر الماضى دعوى رفعها الرئيس جايير بولسونارو وحزبه لإلغاء نتائج

▪ الاقتراع الإلكترونى المعمول به منذ نحو ربع قرن، وهو ما يعنى ضمنيًا إلغاء نتائج الانتخابات

وهكذا صار دا سيلفا مستفيدًا من الأثر الإيجابى لدور القضاء السياسى، بعد أن عانى هو نفسه من أثره السلبى، الأمر الذى يُجَسدُ فكرة الأثر المزدوج لهذا الدور. ولكن الأثر الإيجابى يبدو غالبًا على أساس أن الأثر السلبى المترتب على حكمٍ إدانة أُزيل بواسطة المحكمة

▪ الأعلى التى ثبت أن استقلالها يُعد ضمانًا أساسيًا للحريات العامة والخاصة على حد سواء

ومع ذلك يبقى احترامُ السياسيين هذه الحريات هو الضمان الأهم، إذ تبقى الأنظارُ متجهةً إلى البرازيل لمعرفة كيف سيتصرفُ بولسونارو, وهل سيحترمُ قضاء المحكمة العليا، ويدعو أنصاره الذين مازالوا فى الشوارع إلى وقف الاحتجاجات، أم سيأخذُ البرازيل

▪ إلى أزمةٍ خطيرة؟